اشهر قضيت بنقص في المواد الغذائية.. وتعهدات في اكمالها بمخازن خاوية

الحصة التموينية بين تلكؤ وزارة التجارة.. وعدم مبالاة وزارة المالية

بغداد- كريم السوداني

استوقفني خبر وزارة التجارة الذي دعا وكلاء المواد الغذائية والطحين الى تسلم حصة حزيران كاملة وهي تضم (الطحين، الرز، السكر، الشاي، الحليب، زيت الطعام، المساحيق، الصوابين).. وهنا بدرني السؤال.. هل تستطيع هذه الوزارة ان تفي بالتزاماتها للمواطنين بالوقت الذي لم تتمكن من توفير نصف مواد البطاقة التموينية للاشهر الثلاثة الماضية وما مرت بها من ازمة الحنطة الاسترالية والشاي الهندي..؟ علاوة على ما اطلقه مدير عام تجارة المواد الغذائية بان خزينه من المواد لا تسد حاجة شعبنا لمدة شهر واحد وذلك لان عقود عام ٢٠٠٤ نفذت ولم تخصص وزارة المالية الرصيد اللازم لتنفيذ عقود عام ٢٠٠٥ فمن اين يتم توزيع حصة شهر حزيران الحالي؟

(المدى) زارت عدداً من مخازن الوزارة للتعرف على حقيقة امكانية التجارة في تلبية متطلبات البطاقة التموينية.. وزيارتها الاولى كانت على مخازن (ابو غريب) في منطقة الحصوة وهناك استقبلنا موظفوهم بحذر شديد وموافقات الدخول لم تكن سهلة برغم وجود الموافقات الاصولية الا ان المسؤولين هناك أبوا ان يزودونا بأية معلومة وأصبنا بخيبة امل الا ان احد أمناء المخازن الذي فضل عدم ذكر اسمه قال: ان المخازن خاوية ولا تمتلك من البضائع التي كنا نستقبلها في السابق مثل (الرز والسكر) ولم يردنا طوال شهر أيار من البضائع ومن أي منشأ. محطتنا الثانية كانت في تقاطع الرصافة (مدينة الصدر) حيث تجمهر الوكلاء لقطع حصة شهر حزيران وبادرونا بكلام على النواقص للفترة من ١/١ لغاية ٢٠٠٥/٦/١ وكانت كالاتي:

مادة السكر للاشهر (١، ٢، ٣)
حليب الكبار لشهر (٣) فقط
تايد للاشهر (١، ٢، ٣، ٥)
بقوليات للاشهر (٢، ٣)
الرز للاشهر (٤، ٥)
طحين للاشهر (٤، ٥)
دهن لشهر (٥) فقط

في حين اوضح عدد من امناء المخازن في قاطع الرصافة ان الرز لم يبق منه سوى (٢طن) فقط

كما ورد كتاب من وزارة التجارة يطالب بتأجيل توزيع المواد الغذائية من (السكر والشاي والدهن والحليب والصابون والتايد والبقوليات) المتأخرة في توزيعها خلال الاشهر السابقة الى اشعار اخر او لحين توفرها على ان يتم توزيع الحصة كاملة لأشهر آيار وحزيران وهذا ما لم يحصل حيث وزعت المواد (السكر والحليب والعدس والشاي والصابون) فقط وظلت هناك نواقص عديدة .

الوكيل عبد الواحد حسون قال: ان الوكيل يقوم بتسديد كامل الاجور التي بذمته شهرياً وبعكسه لا يتم قطع الحصة له وبعدد افراد الاسر المستفيدة وهذا ما يدخل الوكيل في احراج مع المواطنين ، وان الحصص التموينية لم تستقر منذ مطلع العام الحالي حتى الان وعندما نطالب المواطن بتسديد مبلغ الحصة الذي مقداره (٢٥٠دينارا) للفرد الواحد يصرخ بوجهنا ويقول (أين هي الحصة لتطالبني بالاجور؟).

المواطن محمد عبد السلام (٥٠ سنة متقاعد) قال الحصة التموينية جاءت لمساعدة المواطن وهي لا تسد حاجته في الوقت الحاضر لانها لا توفر المواد الاساسية له مثل (الطحين والرز والدهن) وهذا مما يحمل كاهل المواطن عبئاً اكبر حيث اني اخصص (٣ الاف دينار) يومياً لشراء الطحين وان السوق المحلية زادت من اسعار المواد التموينية خصوصاً المفقودة منها ضمن البطاقة التموينية وقد وصل سعر كيس الطحين الاسمر الى (٣٥ الف دينار) وكيس الرز الى (٤٥ الف دينار) وصفيحة الدهن الى (٢٥ الف دينار) وانت تعلم (ما هو الحال وكيف هي العيشة ؟!).

اما المواطن عدنان عبد (٣٨ سنة كاسب) قال اعتقد ان الحصة التموينية من دون تحسن لا تخدم المواطن اضافة الى تلكؤ الوزارة في توزيع بعض المفردات واختفاء الأكثر منها التي تعد الاهم مثل (السكر والطحين والشاي) الملوثة ببرادة الحديد وبعد ان فقدنا العديد من المواد صرنا أمام خيار واحد فقط هو المطالبة بالمواد كاملة من دون اية تحسين بالنوعية والمفردات على ان تكون المواد الغذائية والتموينية صالحة للاستهلاك البشري.

المواطن صادق جعفر له رأي آخر حيث قال ان الحصة التموينية بدأت تتلاشى وفي كل شهر تنقص منها مادة واخيراً استقر الوضع الى نقص خمس مواد منها (الطحين والرز والسكر والشاي والدهن) وفي حالة عدم توزيع الطحين سوف تصاب العوائل الفقيرة بالهستيريا خاصة اذا عرفنا ان سعر كيلو الرز وصل الى الف دينار في حين لم يصل الى مثل هذا السعر منذ عام ١٩٩٥ والاسعار وصلت في علوة جميلة الى ارقام كبيرة فكيس الرز وصل الى (٣٧) الف دينار وكيس الطحين الى (٣٢) الف دينار.

تساؤلات

- ❖ هل تفي وزارة التجارة بوعودها في توزيع كامل مفردات الحصة التموينية بشهر حزيران؟
- ❖ هل في نية الوزارة الغاء البطاقة التموينية بعد التلكؤ الحاصل في توزيع مفرداتها ؟
- ❖ هل تطلق وزارة المالية قروض او مستحقات وزارة التجارة لتوفير مفردات البطاقة التموينية ؟
- ❖ تساؤلات بحاجة الى اجوبة .

رئيس مجلس محافظة المثنى يتحدث لـ(المدى):

لدينا ادلة دامغة بشأن الفساد الاداري في عدد من دوائر المحافظة

بروز العشائرية والحزبية في تشكيلة المجلس يضعف من الاداء

السماوة/عدنان سمير دهيرب

بعد عام ونيف على تشكيل مجالس المحافظات. تتواتر الى اذهان الناس، اسئلة بشأن اهمية تشكيل هذه المجالس مع المتغير السياسي والاداري الذي شهده البلد حيث تشكلت اول مرة وعلى وفق تعيين من سلطة الاحتلال على اساس الحزب والعشيرة والوجوه الاجتماعية وهي لا تشكل من حيث العدد ثقلاً او اصواتاً حقيقية لخلق التوازن في التمثيل على اساس العدد السكاني انما جاءت لاسباب سياسية واجتماعية بهدف السيطرة على الواقع الجديد وتحقيق خطوات يرى لا عبها ومخططها انها تسير في الاتجاه الصائب.

ومع توسع الحلقات سواء أكانت تنفيذية ام استشارية ام تشريعية. لم يجد المواطن ما يطفئ الظمأ في هذه المجالس حيث غدا الكلام اكثر من الفعل. والحاجات الاساسية الواجب معالجتها تدور في حلقات عديدة كما ان الريبة والشك اخذا يدبان في نفس المواطن وهو يلاحظ (جعجعة من دون طحين)، ووجوهاً تستعرض امام وسائل الاعلام واخرى في المؤتمرات الرسمية والشعبية والكل يدعي حباً (بليلى) وليلى مازالت تنام في العراء. ففي محافظة المثنى جرت انتخابات عدة للمجالس البلدية في الاقضية والنواحي وانتخابات لمجالس النخبة واخرى لمجلس المحافظة وجلسات وندوات.. احاديث وكلمات بدأت ولم تنته لا تتعدى الجدران التي طرحت بينها. وظل اهل المدينة مثلما هم يعانون نقصاً في الخدمات التي تعددت أسبابها. بالرغم من تعدد الجهات التي أخذت على عاتقها العمل والنهوض بها. بل ان المنتخبين راحوا في درب الاختلاف لا الاتفاق والانشغال بقضايا لا تدعو الى الفرقة وصولاً الى الفساد الإداري والآلي .

(٩) احزاب تقود المجلس

(المدى) ارتأت الحوار مع رئيس مجلس محافظة المثنى محمد راضي الزيادي لتطرح عليه كل ما يجول في خاطر المواطنين من القضايا .

❖ هناك اختلافات كبيرة بين اعضاء المجلس. ما مدى تأثيرها في سير العمل واتخاذ القرارات. وهل تستطيعون الحصول في اكثر من عشرين صوتاً عند التصويت لاتخاذ قرار ما ؟

- ان مجلس المحافظة يتكون من تسعة احزاب لها رؤى وسياسات ربما لا تلتقي فيما بينها. وعلى هذا الاساس يتم الاختلاف. ولا اخفيك سراً اننا مررنا بظروف صعبة واختلفنا كثيراً. غير ان النتائج كانت ايجابية وكان اول اجتماع لنا في ٢٠٠٥/٣/١٠ وبعد مضي شهرين كتب النظام الداخلي. ووزعت اللجان . ولدينا قرارات كثيرة بشأن عدد من مديري الدوائر لاتهامهم بالفساد الاداري والمالي في دوائرهم ونمتلك ادلة دامغة وبدأنا باقالة مدير دائرة إسالة الماء. كما استطعنا ان نضع يدنا على الخطوات الاولى للاعمار واصبحنا اللاعب الاول في ساحته .

لقد اختلف اعضاء المجلس في البداية ولكننا اتفقنا في الطريق واستطيع القول اننا نستطيع الحصول على (٣٠) صوتاً عند التصويت على اية قضية.

❖ ولكن المجلس لم يقيل مدير دائرة إسالة الماء بل هو قدم استقالته الى المحافظة وهمش الاخير بالموافقة بناء على مقتضيات المصلحة العامة؟

- الاقالة صدرت يوم ٥/٣ والاستقالة وهامش المحافظ كانا في ٢٠٠٥ ,٥/٤

❖ لماذا برأيكم يجري التصويت على رئاسة المجلس كل شهرين لعضو من الاعضاء علماً ان هناك انتخابات قد جرت على رئاسة المجلس.. هل هناك من يعمل ضد رئاسة المجلس من داخل المجلس ذاته. كرئاسة مجلس لا يدور في نفسي احساس. ان هناك عضواً يعمل ضدي. ولكن هناك رأياً طرح استناداً للنظام الداخلي الذي كتب في محافظة البصرة. ورغبنا في ان نفيد منه من باب العمل بالخيار الديمقراطي. وكان بوسعي ان احذفه من مسودة النظام الداخلي. لكن وددت ان يكون للديمقراطية صوت يحدد الطريق الصحيح من عدمه. واعتقد ان بعض اعضاء المجلس وجدوا فيه منفعة لتقديم العمل.

ونكرر القول اننا اختلفنا عند ركوبنا المركبة واتفقنا في الطريق. وانا أتفاءل خيراً. لاني اجد في كل عضو من الاعضاء جهداً من اجل المصلحة العامة.

صلاحية المجلس تشريعية واستشارية

سبق ان صرحتم لـ(المدى) انكم تستفيدون من علاقتكم مع جهات مسؤولة في بغداد بهدف الاعمار والنهوض بواقع المحافظة. ولكن لم يتحقق أي انجاز حتى الان؟

- تعلمون ان الحكومة تشكلت قبل اسابيع. ونحن ماضون على عهدنا بالتنسيق مع الجهات المسؤولة والمعنية في بغداد لتقديم افضل الخدمات لابناء المحافظة. من خلال تنفيذ المشاريع سواء أكانت بدعم عراقي ام ضمن مساهمات الدول المانحة .

❖ على وفق أي نظام او قانون يعمل المجلس ومدى صلاحياتكم في اتخاذ القرارات الخاصة بالمحافظة؟ وهل هو جهة استشارية ام تشريعية؟

- نبدأ من النهاية، المجلس اعلى سلطة تشريعية في المحافظة ومن المؤسف ان يطلق عليه جهة استشارية. ولكنه يضم لجاناً استشارية فنية وادارية. وارجو ان تصحح صيغة الاسم بالمجلس التشريعي في المحافظة. ونستمد قراراتنا وقوتها من القانون العراقي المؤقت المرقم (٧١) وقد اصبحت لدينا الصلاحية بعزل وتعيين مديري الدوائر والمديرين العامين وهؤلاء كانت مهماتهم وتعييناتهم ومصلحتهم محصورة بالوزارة. كما لدينا الصلاحية برفض او تعيين أي مدير دائرة في المحافظة.

وللمجلس ايضاً الصلاحية بالتصديق على الخطط السنوية والخطط المستقبلية للوزارات في المحافظة وله ايضاً الحق في تشريع الضريبة على ان لا تزيد على ٥٪ من الدخل وله الحق بتوقيع الاتفاقات الاقتصادية والامنية مع الدول المجاورة . وله الحق ايضاً على الموافقة بقرارات النظم السياسية. كأن يكون نوع الفدرالية وموقع الفدرالية. بخصوص اخذ الاستفتاء لابناء المثنى .

❖ سبق ان اتخذ المجلس السابق قرارات باقالة عدد من مديري الدوائر . غير ان الوزارات لا تنفذ قراراته فهل هناك متغيرات حصلت من اجل احترام قرارات المجلس الحالي في الوزارات؟

- قبل الاخذ او اصدار أي قرار فصل او تعيين تجري مشاورة الوزارة والجهة ذات العلاقة بالأمر . وفي القانون يجب على المجلس ان يتشاور مع الوزارة قبل وقت معين من اتخاذ القرار. إذا لم يتم التوافق بين المجلس والوزارة يكون قرار المجلس هو الساري . واعتقد ا ن المجلس السابق لم يأخذ بعين الاعتبار هيكلية العمل وبالتالي كان هناك تلكؤ في تطبيق القرار.

نستمد القوة من الشعب

كما اعتقد ان المجلس السابق لم يجر اتصالاته مع المحافظ وهو المسؤول عن الدوائر باستثناء المديريات العامة لذلك اظهر تلكؤاً بتنفيذ القرارات. كما اننا نختلف عن غيرنا بأننا منتخبون من قبل الشعب ونستمد قوتنا من صوت الشعب.

❖ يعرض التلفزيون المحلي جلساتكم الاعتيادية. وفيها أحياناً طعن للدوائر ودعوات لتغيير مديريها من دون اكتمال التحقيق او المستمسكات الثبوتية. الا ترى ان ذلك يضعف هيبة الدولة من خلال الدوائر. بالإضافة الى انه انتهاك لحقوق الإنسان ؟

- لكل عضو في المجلس رأي ونحن نحترم جميع الآراء ولكن المجلس اخذ على عاتقه قضية واحدة هي التغيير نحو الأفضل وكبح جماح الفساد الاداري فان وجد فالمجلس مجبر او ملزم على رفع الفساد في الدوائر التي وجد فيها .

كما ان من مسؤولياتنا ان نضع المواطنين على علم بكل ما يدور في الجلسات. ونحن نعتقد اننا عندما نشخص لا نضعف الدولة انما نقومها وان الحديث عن دائرة معينة من خلال التلفاز يعطي الشفافية في العمل ونحاول ان نضع منهاجاً للعمل ونضع المدير المقصود في باب الدفاع لاثبات العكس.

ان أعضاء لجنة النزاهة لديهم الأدلة القاطعة وذهبوا للتحقيق في الإثباتات في مديرية البلدية. ولكنها غير موجودة وقد طلب المجلس التقرير الأخير عن نتائج جولتهم واقتراحاتهم الأخيرة لاخذ القرار.

القانون فوق الجميع

❖ تحصل أحياناً تجاوزات من قبل بعض المواطنين على الموظفين عند تنفيذ مشروع معين. ولكن الموظف ليست لديه حماية. هل تعتقد ان المشروع سينفذ بشكل صحيح والموظف تحت سيطرة المواطن وليس القانون؟

- كان القانون ابان النظام السابق مهمشاً والقوي هو السلطة التنفيذية. غير انه بعد السقوط اصبح الجهاز التنفيذي دون المستوى المطلوب . وبرز النظام العشائري والاجتماعي والحزبي وكل يفسر القانون على هواه وسوف نستمر على هذه الشاكلة اذا لم يقرر المجتمع احترام القانون ودعم الاجهزة التنفيذية. وعند ذلك يحترم القانون والموظف.

واذا لم يحصل فاننا نطالب الاجهزة التنفيذية بتقديم ما لديها وطرح مشكلاتها بهذا الخصوص وستجدنا قوة واسناداً ضد كل من يفسر القانون على هواه.

ونحن نسمع بين الحين والاخر بوجود انتهاكات من جهة معينة او مجموعة ما تعتدي على الجهاز التنفيذي بسبب المصالح الضيقة. واننا ندعو وننبه كل من يعتقد من ان الاجهزة التنفيذية في مؤسسات الدولة المختلفة غير مدعومة فهو واهم . ان المجلس يدعمهم بقوة ويقف معهم في كل الاحتمالات.

❖ في بعض الاحايين تعقد ندوات بشأن الفساد المالي. لماذا لا تعتمد تقارير دائرة الرقابة المالية في معالجة قضايا الفساد لاسيما انها من الدوائر العريقة والمتخصصة في هذا المجال؟

- هناك اتصالات مباشرة ودائمية بين المجلس والرقابة المالية . ونعتمد تقاريرهم. وللجنة النزاهة فريق اتصال دائم مع الرقابة من اجل تكثيف الجهود لمعالجة الفساد المالي.

التكتلات لا تتدخل في العمل

❖ كان المجلس السابق قد عين على اساس العشائر والاحزاب والمجلس الحالي احزاب وتجمعات تتكئ على العشائر، فهل تؤثر الحزبية والعشائرية في اتخاذ القرارات؟

- العشائر هم المجتمع والاحزاب جزء من المجتمع. والكل مع الجزء. ان اتفقوا مع المصلحة العامة سوف يكونون ايجابيين. والا فان العكس صحيح.

لغاية هذه اللحظة الأمور سائرة بالشكل الصحيح وان المجلس يقف ضد تلك المؤثرات.

❖ طرح بعض أعضاء المجلس مذكرات وتقارير تشير الى أرقام عن الفساد المالي في الدوائر. لماذا لا تشكل لجاناً للمتابعة. ولماذا لايكون هناك ناطق اعلامي باسم المجلس وان يكون متخصصاً بالعمل الاعلامي؟

- التقارير والمذكرات بخصوص الفساد المالي والاداري سلمت جميعها الى لجنة النزاهة وهي الان قائمة على دراستها وإيجاد الادلة الساندة لها. وبعدها تقدم الى مجلس المحافظة لاتخاذ القرار المناسب. اما الناطق الاعلامي فقد نوقش في الجلسة السابقة وننتظر من لجنة الاعلام ترشيح ناطق اعلامي للمجلس .

آلية عمل للجان الفرعية

ماذا فعلت اللجان التي شكلها المجلس. وان معظم اعضاء هذه اللجان غير متخصصين. وهناك بعض الاعضاء غير مؤهلين من حيث الخبرة والدراية بعمل الدوائر خاصة في اللجان الفرعية؟

- هناك هيكلية في عمل اللجان متمثلة باللجنة العامة (الاولى) تضم اعضاء المجلس المنتخبين حصراً وهم ملزمون بترشيح لجان استشارية تدعمهم من الناحية الفنية والاختصاص من اجل دعم توصياتهم الى المجلس بالصورة القانونية الصحيحة.

كما ان اللجان الفرعية او الاستشارية وحسب نظام اللجان لا تتم الا بصحبة عضو مجلس او كتاب يخولها بالتحدث مع الدائرة المعنية. وارجو من الدوائر ان تأخذ الامر بعين الاعتبار.

وان أي انتهاك للقانون او عبور على الاختصاص او الصلاحيات يكون عضو المجلس مسؤولاً امام المجلس عن أي خروقات تحدث. بسبب تصرفات اعضاء اللجان الفرعية.

التربية.. والتغيير

التربوي
عبد الخضر محمد الديبس

مازلنا نتذكر بدهشة القول المشهور لسيئ الصيت (ادولف هتلر) حين أوشكت المانيا النازية على الانهيار امام الجيش السوفيتي الكاسح وهو يخاطب وزير اعلامه (كوبلز): هل التربية والتعليم بخير؟ وحين اجابه وزيره المنافق: نعم ! قال: إذن المانيا بخير!

لكن يبدو ان ذلك التفكير غاب عن بال قرينه الاهوج دكتاتورنا المقبور إذ لم يكلف نفسه عناء تقصي ما آل اليه قطاع التربية والتعليم من الاسفاف وسوء التخطيط وتدني المستوى المعيشي والصحي للعاملين فيه . إذ كان جل هم نظامه البائد هو تغييب النخبة الخيرة والثورية من المجتمع عن طريق الفصل والزج في السجون .. في حين ظلت جموع المعلمين والمدرسين واساتذة الجامعات تذعن بين مطرقة كم الافواه والغاء حرية الرأي وسندان شظف العيش.. فكان ان تدنى مستوى التعليم في جميع مراحله.

ومرت السنون العجاف.. واخيراً جاء التغيير في اليوم التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وهو تغيير خجل بسبب حدوثه على أيدي قوات الاحتلالين الامريكي والبريطاني ومن حالفهما، الامر الذي ادى الى التلكؤ في التغيير المنشود وبروز ظاهرة العنف والارهاب غير المبررة التي تركت اثرها في العملية السياسية الجارية وغاب عن بال مرتكبيها ان الشعب العراقي ماض الى امام وبحزم واصرار على الطريق الديمقراطي الجديد.

وفيما يخص شريحة الاسرة التعليمية المهمة في المجتمع العراقي فلقد طرأ تحسن جزئي على الخلفية الاجتماعية لها من خلال غياب سلطة العنت والاستبداد وارتفاع دخل أفرادها وظهور الدور البارز لمنظمات المجتمع المدني اضافة الى تحسن الاداء في البنية التحتية لمدارسنا كإصلاح وترميم وإضافة صفوف دراسية وتوفير أجهزة التبريد والإنارة وما الى ذلك. ولكن برغم الذي جرى بقيت شريحة التربية والتعليم متلكئة في تقدمها على مستوى البلد وعليه لابد من الالتفات بجدية الى النقاط التالية بغية العمل يداً واحدة من اجل المضي في الاصلاح:

١- مبادرة المديريات العامة للتربية (وتلك من صلاحياتها) الى اجراء التغيير الجذري وبروح رياضية وبشعور عال بالمسؤولية وذلك بإعادة تشكيلاتها وأقسامها الادارية والفنية على وفق التطور الديمقراطي الجديد واحلال الرجل المناسب في المكان المناسب لاسيما في المواقع الأساسية المهمة.

٢- تخليص المدارس من اداراتها الفاشلة واعفاء المديرين المعروفين بممالأة النظام المقبور، والمحاسبة العادلة لمن اساء للعملية التربوية .

٣- تفعيل دور نقابة المعلمين كإحدى منظمات المجتمع المدني وانتشالها من حالة اللامبالاة والركود والسمو بها الى المرتبة التي تستحقها بصفتها هيئة مهنية مستقلة وكند ايجابي للمديريات العامة للتربية وتفريغ نقيبها تفرغاً كاملاً للحفاظ على سلامة وقوة القرار النقابي وتأسيس جمعيات تابعة لها تأخذ على عاتقها توفير حاجات المعلم الاساسية .

٤- قيام المدير العام للتربية في كل محافظة بجولات مستمرة الى المدارس في ارجاء المحافظة، إذ ان ذلك من شانه الوقوف على العراقيل والصعوبات التي تعترض سير العملية التربوية والتعليمية من جهة ومن جهة اخرى سيساعد ذلك على الغاء النمط البيروقراطي الذي تعودت عليه مديريات العهد السابق إذ ان المدير الناجح هو المدير الميداني وليس الذي يلتصق بكرسي المنصب.

٥- تشكيل (مجلس تربية) يأخذ على عاتقه تنفيذ التعليمات والأوامر الوزارية وتشريع الضوابط والقرارات الخاصة بالمحافظة ويكون ذا صلاحيات واسعة تصل الى حد اقتراح عزل المدير العام حتى!.

٦- تثوير التعليم وذلك باعادة النظر بالمناهج الدراسية بحيث تتناسب والعراق الجديد و ان يتلقى جميع طلبة المراحل الدراسية (تعليما بوليتيكيا) أي معلومات اساسية في التكنيك الحديث والعلاقات الاجتماعية والمهارات العلمية يتناسب وطموح بلدنا في ان يتبوأ مكاناً مناسباً في المستقبل الصناعي، ومن المفيد تزويد المدارس بالأناشيد التي تمجد الوطن وتلهب حماسة الطلبة وتزرع في نفوسهم نبذ العنف والإرهاب.

٧- ايقاف أي تدخل في الشأن التربوي والغاء المحسوبية ووضع مصلحة البلد العليا فوق كل اعتبار ولا يجوز التدخل بعمل المديرية الا من قبل مجلس التربية هو الذي بمثابة اكبر سلطة تنفيذية في المديرية العامة للتربية، وشرعنة القرار التربوي واحترامه من خلال اجتثاث العناصر المسيئة والمخربة.

٨- بما ان الطالب هو الغاية الأساسية والشأن المهم من شؤون مديريات التربية لذا كان لزاماً علينا الاهتمام بتعليمه وتربيته من خلال الاعداد الكامل والسليم للمعلم وتطوير قابلياته العلمية والتربوية وتوفير الفرص امامه للانضمام الى كليات التربية المفتوحة وتكثيف الدورات التربوية والعلمية والتقنية لاعادة تأهيله وارجاع هيبته ومكانته الاجتماعية بعد ان مسخت ابان النظام التجهيلي.

٩- المتابعة الجادة والصارمة لمشاريع الترميم والبناء والصيانة والمحافظة على المال العام والشعور العالي بالمسؤولية، فهل يصح انعدام وصول التيار الكهربائي لمدرسة برغم توفير جميع التأسيسات الكهربائية فيها وامتلاكها لاجهزة التبريد العالية الكلفة وبرغم ذلك يترك الاطفال تحت حر القيظ اللاهب في حين لا يتطلب الامر سوى ايصال التيار الكهربائي لمسافة امتار قليلة. وبرغم المطالبات الكثيرة والكتب الرسمية الاكثر لم يحرك القسم المختص بذلك لإيصال التيار لها في حين تصرف ملايين الدنانير باوجه صرف غير مبررة.

وهناك مطالب ومقترحات لا حصر لها ولايمكن في هذه العجالة طرحها ومعالجتها بل يتطلب الامر منا- نحن التربويين- القيام بندوات وحلقات دراسية مفتوحة بغية وضع الحلول والمعالجات لكوامن الخطأ.. وما خاب من استشار.